

وتستفيد دول كثيرة من تصدير فائض أبنائها ، بل قد يكون عائد رأس المال البشرى المصدر عصب اقتصاد تلك الدول ، فاليونان ولبنان وسوريا وإيطاليا تصدر البشر الى البلاد التي تعاني نقصا في الأيدي العاملة وتجنس في ذلك فائدتين ، عائد الجهود البشرية المصدرة ، وتوفيرا في مآكل أولئك الذين راحوا يعملون في الخارج ومشرتهم وملبسهم ومسكنهم وخدماتهم الصحية والاجتماعية .

ولو فرضنا أن دولة ما نجحت في أن تصدر ألف خبير ، واستطاع كل منهم أن يعيده الى بلده مائة جنيه كل شهر ، فمعنى هذا أن حصيلته هؤلاء الخبراء من العملات الاجنبية في السنة  $1000 \times 100 \times 12 = 1200000$  ا.ر. جنيه ، فاذا فرضنا ان عائد اي مشروع اقتصادي 6٪ فعائد هؤلاء الخبراء يساوي عائد مشروعات اقتصادية قيمتها 200000000 من الجنيهات .

ان ايطاليا وحدها تصدر الى المانيا الغربية مليون عامل ، وتصدر اليها يوغسلافيا نصف مليون . وما أكثر البلاد التي تحتاج الى خبراء وصناع وعمال في العالم ، فافريقيا والمانيا الغربية وأمريكا الجنوبية وبعض البلاد العربية في آسيا وأفريقيا تشكو نقص الأيدي العاملة بها ، مما حد ليبيا الى عقد اتفاقيات مع تشاد والمغرب والسودان لتوريد خبراء وعمال زراعيين ، بينما تشكو مصر من تضخم الطاقات البشرية المعطلة .

اننا نقاسي من تضخم رأس المال انبشري وزيادته زيادة هائلة على حاجة البلاد الفعلية وامكانياتها . ولو اننا قد نجحنا حتى الآن في ايجاد عمل للقادرين على العمل الا ان ذلك كان في بعض الأحيان على حساب الكفاية الاقتصادية للمشروعات مما ادى الى